خاتمة

الأوقاف والمستقبل

خاتمة

الأوقاف والمستقبل

لقد أدى الوقف أدوارًا متفاوتة في النهوض بالمجتمع الإسلامي وفي مختلف القطاعات الحيوية للمجتمع خلال الحقب الماضية، والأمثلة التاريخية التي تقوم شاهدًا على ذلك كثيرة على امتداد العالم الإسلامي زمانًا ومكانًا، إلا أنه مع تطاول العهد فإن بعض الباحثين يرى "إن من أنكى ما منيت به الأمة الإسلامية خلال فترة تراجعها الحضاري تحول كثير من العبادات والمعاملات التي جعلها الله مداخل لاستصلاح الإنسان ولإنشاء حضارة إسلامية متميزة، إلى رسوم وأشكال مفرغة من المضمون السامي الذي عبأها الإسلام به حتى إنه ليخيل للمرء أن معظم الأحكام الشرعية قد توحدت في خانة الأفعال التعبدية التي لا يتعقلها الإدراك البشري ليؤديها المسلم معبرا بها عن خضوعه للخالق وعن عبوديته التي ليست مشترطة بفهم كل خطاب.

وعلى الرغم من أن المسلمين يسلمون بمعقولية أحكام المعاملات ودوراتها مع العلة وجودًا وعدمًا، واستهدافها درء مفسدة أو جلب مصلحة، فإنهم مع ذلك قد "تجاوزوا هذه الحقيقة المؤطرة للنظر الفقهي في ما كان من قبيل المعاملات فبرزت لديهم أحكام فقهية أخلت بالحكمة وأهملت مقصد التشريع، فساد الناس فقه ترديدي ليس عليه سمات مراعاة المصلحة، واعتبار المستجدات وواقع الحال وتحرير وتحقيق المناط، ولعل مجال الوقف أن يكون أبرز مثال على ما ساد فيه التوقف والثبات بينما كانت الحياة تتطور اقتصاديًا واجتماعيًا تطورًا سريعًا يفرز تعاملات اقتصادية كان بالإمكان أن يستفيد منها الوقف ويحقق تنمية لأرصدته وتنمية للمجتمع من حوله"[1] وهذا ما يجعل المختص يرنو إلى

(١) الوقف الذري رؤية جديدة في ضوء المستجدات الاجتماعية والاقتصادية، مرجع سابق.

المستقبل بعين التفاؤل لإحياء هذا المشروع الحضاري الذي سيعم نفعه قطاعًا عريضًا من سكان البسيطة، فالوقف في الإسلام مؤسسة كبرى وقربة دينية عظيمة لها أبعادها الإنسانية والحضارية والاجتماعية والاقتصادية، وقد كان ولا يزال رمزًا للسماحة والعطاء وعصبًا للاقتصاد ومفجرًا للطاقات المبدعة في المجتمعات الإسلامية، وهو من أهم الصدقات نفعًا وأعظمها ثوابًا يجري نفعه ويستمر عطاؤه. فهو من أفضل الأعمال الصالحة وأحبها إلى الله تعالى، ومصدر بر وإحسان إلى عباد الله، والدارس للحضارة الإسلامية؛ يجد أن الوقف كان له دور رائد في تغذية تلك الحضارة، وإمدادها بالمال والإبداع والقوة، مما رعى مسيرتها وحافظ على ثرة عطائها، وهذا ما يؤكد النظرة التفاؤلية إلى هذا المشروع الحضاري المهم، وبخاصة أنه يمتلك مرتكزات أساسية تعين على تفعيله بشكل حيوي مرة أخرى ومن ذلك:

أ- **التعاطف الشعبي**: فانه لا يخفى إقبال عامة المسلمين وبمختلف مستوياتهم العلمية والاقتصادية على الوقف بمختلف صوره والحرص على تقديم ما ينفعهم لآخرتهم، وبعد مماتهم وهذا جانبا ايجابيا يعمل على تسهيل مهمة إعادة أوقاف إلى دورها الحضاري السابق.

ب- **المرونة الفقهية**: تشير العديد من أدبيات الوقف إلى أنه لم يرد نص محدد على طريقة بخصوصها في الكتاب وإنما الذي ورد هو حكم إجمالي عام.. أما تفاصيل أحكام الوقف المقررة في الفقه الإسلامي كما مر سابق فهي جميعا اجتهادية قياسية، للرأي فيها مجال، غير أن فقها الأمة قد أجمعوا فيها على شيء: هو أن الوقف يجب أن يكون قربة إلى الله تعالى. وهذه خاصية أخرى تساعد على التعامل المناسب للمرحلة القادمة وما تحتاجه.

ج- **الاستقلالية**: يمتلك نظام الوقف المؤهلات الكاملة والصيغ الشرعية والقانونية

لاستقلاله عن النظم الحكومية والتعقيدات الإدارية، فعلى الرغم من كثرة التطورات التي مرّ بها الوقف، وعمق التحولات الاجتماعية التي طرأت عليه في بعض الفترات التاريخية.. إلا أنه ظل أمرًا متعلقًا بالإرادة الحرة لمؤسسية (الواقفين) من عامة الناس وخاصتهم مع احتفاظه بدرجة كبيرة من الاستقلالية"[١]، ذلك أن الوقف يرتكز على عنصر الإرادة الفردية الحرة للواقف من ناحية، واستناده إلى سلطة القاضي من ناحية أخرى، والتي يفترض فيها الاستقلالية، إذ بمجرد إنشاء الوقف تصبح له شخصية مستقلة، وعلى ذلك فالوقف يولد بإرادة حرة ويستظل بسلطة مستقلة، وهذه استقلالية تضمن له قوة الانطلاق بفعالية متميزة.

د- **اللامركزية**: وهذه سمة متلازمة مع السمة السابقة ويدعم بعضهما البعض، وبخاصة في جانبها الإداري التنفيذي، وفي بعدها الاجتماعي المتمثلة في عدم تركزها في فئة اجتماعية ما، أو في جماعة دون أخرى، بل نجدها قد انتشرت على أوسع رقعة من النسيج الاجتماعي للأمة بتكويناتها المختلفة بغض النظر عن: الجنس، أو الدين، أو المكانة، أو المهنة.

هـ- **التكاملية**: وتتضح هذه السمة في تأمل الدور الذي قام به نظام الوقف على مدى العصور المتعاقبة من أداء له بشكل متكامل مع دور الحكومات وتغطيته لجوانب لا تغطيها الدول في الغالب، وبخاصة الجوانب الاجتماعية، والصحية، والتعليمية، فالعلاقة بين نظام الوقف ووظائف الدول والحكومات علاقة تكاملية في بعدها الوظيفي، وتعاونية من جانب آخر، ولا يمكن تصور أنها كانت صراعية بحال من الأحوال.

---

(١) تحولات نظام الأوقاف: مائة عام من محاولات الهدم وتجارب الإصلاح، مرجع سابق، ص ٣٥١.

ومن هذه السمات التي يمتاز بها الوقف يجعل المستقبل منصبغا بنظرة تفاؤلية نحو إعادة الدور المعتبر والمكانة اللائقة بالوقف في مسيرة الحضارة الإسلامية، ولقد تنامي الاهتمام بالوقف باعتباره المحرك لنهضة شاملة تباشرها الأمة الإسلامية عن قريب بإذن الله، وأول الغيث قطرة، ولعل مما يبعث الأمل في هذه الصحوة الوقفية اتجاه الحكومات إلى بعثه وليس الأفراد فحسب، فما وجود وزارات للأوقاف وقيامها بعقد الندوات وطباعة الكتب إلا مؤشر حيّ على الرغبة الأكيدة والعزيمة الصادقة على إعادة الوقف إلى ماضي عزه وسالف مجده الفاعل في عجلة التنمية الشاملة في الدول الإسلامية.

ولعل فيما ذكر في المباحث السابقة ما يوضح الأثر الكبير المتوقع من الوقف في الجوانب الاجتماعية، وليس ذلك بغريب، فإن المتأمل في تاريخ الأمة ليجزم وبقوة أن الرعاية الاجتماعية في المجتمع المسلم طوال القرون الماضية لم توجد إلا عن طريق نظام الوقف، ويندر أن تكون الدول المتعاقبة قد أسهمت بشيء من هذا، ذلك أن الدولة كانت تعد هذه الخدمات الحيوية والأساسية من وجوه البر، ولم تر أن أي من هذه الوجوه تدخل ضمن رسالتها. ومما يؤسف له أن سياسة التخفف من تبعات الخدمات الاجتماعية هو ما تتجه الآن العديد من الدول الإسلامية، ولكن بدون وجود البديل الأهلي أو الوقفي كما كان سابقا، حيث تشير تقارير التنمية العربية والدولية إلى أن الإنفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية يتجه إلى الانخفاض مقارنة بالإنفاق على التسليح والأمن، والدفاع الداخلي والخارجي[١].

وفي عصرنا الحالي، ورغم وجود مفهوم الدولة القائم بشكله المعاصر، وقيامها بكثير من

---

(١) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا (الإسكوا)، السياسات الاجتماعية في البلدان العربية: تحليل بنائي تاريخي (نيويورك، الأمم المتحدة، ٢٠٠٣م)، ص ٣٤. وكذلك: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا (الإسكوا)، أياد مرئية: تحمل المسؤولية من اجل التنمية الاجتماعية، (بيروت، الإسكوا، ٢٠٠٢م)، ص ٢.

الخدمات الاجتماعية التي كانت تقوم بها الأوقاف سابقًا، إلا أن الظروف المالية للدول توجب إعطاء الوقف دوره الحقيقي في المساهمة في جوانب الرعاية الاجتماعية، وهذه المشاركة من قبل أثرياء الأمة لا تعني تقليل الأعباء عن الحكومات بقدر ما تؤدي إلى ترسيخ قيم الانتماء في النفوس للمجتمع المسلم الكلي وجعل أفراد الأمة أكثر استعدادًا للمشاركة الفعالة في تبني هموم المجتمع وتقديم الحلول لمشاكله بقدر الاستطاعة والتخفف من الاتكالية الشائعة لدى الناس اعتمادًا على جهود الدولة، والدولة فقط.

وهذا الأمر ليس بدعًا من القول، فلقد كانت الأوقاف على مر التاريخ أحد الروافد الأساسية لبيت المال، يصرف ريعه على جهات البر المختلفة من مؤسسات دينية وصحية إلى جانب كثير من المنشآت التعليمية والصحية والمرافق العامة الأخرى، "كما أن الأوقاف العديدة التي كانت في عز مجد الحضارة الإسلامية أتاحت للدولة التخفف من كثير من المسئوليات التي حملت هذه الأيام لميزانيات الدولة والتي أصبحت تستنفد معظم الدخل القومي في أنشطة غير منتجة"[(١)].

ومما يدعو إلى الأخذ بهذا الاتجاه بشكل قوي هو النتائج الإيجابية المتوقعة من اضطلاع الوقف بدوره في مجال العمل الاجتماعي الشامل، ذلك أن الأوقاف وإدارتها يمكنها أن تملك من المرونة الإدارية والاجتماعية ما لا تملكه الإجراءات الرسمية، وهذه المرونة هي ما تحتاجه برامج الرعاية الاجتماعية بشكل عام بعيدًا عن الجمود الروتيني والأنظمة المقيدة. وهذا لا يعني أن عدم الاستفادة من الوقف في الوقت الحالي عائد إلى كون الأوقاف تسيرها الأنظمة الروتينية المقيدة في كثير من الأحيان، بل إن من معوقات الاستفادة من الأوقاف في مجال الرعاية الاجتماعية في العصر الحالي قد يكون من الواقفين أنفسهم وذلك بجعل مصارف الوقف في أشياء قد تكون الحاجة الحقيقية

(١) دور الوقف في النمو الاقتصادي، صالح كامل، في ندوة (نحو دور تنموي للوقف)، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الكويت، ١٩٩٣م، ص٣٣.

للمجتمع في وقتنا الحاضر قد تجاوزتها. ومن هذا كله فإن الحاجة ماسة لتكثيف الدعوة نحو إعادة الوقف لموقعه الطبيعي في نهضة الأمة الإسلامية بشكل عام.

وفيما يلي طرح لبعض المقترحات عن كيفية إرجاع دور الوقف لتنشيط بعده الاجتماعي وتحقيق أثره في المجتمع، فمن ذلك:

١. تنفيذ حملات إرشاد وتوعية في مختلف أرجاء العالم الإسلامي وبين الجاليات الإسلامية في غير الدول الإسلامية، تهدف هذه الحملات إلى إبراز قيمة الصدقات وأجر الإنفاق في سبيل الله، وبخاصة ما كان منها صدقة جارية وفق نظام (الوقف) للإقبال على إحياء هذا النظام وجعله يؤدي دوره الكبير في حياة المجتمعات كما أداها باقتدار في الفترات السابقة، والتفاؤل يحدونا في ذلك انطلاقا من قول الله -ﷻ-: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾[1]. إن الإحياء الحقيقي للوقف ودوره الذي غيّب منذ أمد بعيد، وغرس قيمته التعبدية والاجتماعية في النفوس أمر يحتاج إلى جهود إعلامية جبارة ومتنوعة ومستمرة حتى يؤتي أكله، وتقطف ثمرته.

٢. يسود لدى غالبية أفراد المجتمع صورة ذهنية سلبية ومشوشة عن الوقف تتمثل في النظر إلى الوقف على أنه مقتصر على مجالات دينية بحته كالمساجد والمقابر، وأنه مضرب مثل للإهمال، وأنه صورة من صور الماضي التي تجاوزها الزمن ولا صلة لها بالواقع، ومن هنا لزم العمل على تغيير هذه الصورة الذهنية السلبية عن الوقف ومجالاته والاستفادة من وسائل الإعلام بشكل فعال، إضافة إلى السعي لتغييرها من خلال الواقع العملي بطرح صور جديدة للأوقاف في مجالات يحتاجها المجتمع،

---

(١) سورة آل عمران، الآية: ١١٠.

وتلبي احتياجاته القريبة والبعيدة.

٣. لا شك أن العالم الإسلامي يعيش الآن تحديات ذات طابع كوني لا يسعف فيها أن يتحرك قطر من أقطار الأمة أو إقليم من أقاليمها بشكل منفرد؛ إلا أن تتحرك الأمة بمجموعها للتعامل مع المستجدات القادمة ومن ذلك التفعيل الشامل للهيئة العالمية للوقف المرتبطة بالبنك الإسلامي للتنمية للتنسيق بين الهيئات والجهات الوقفية في مختلف بلدان العالم الإسلامي وتشجيع إصدار التشريعات والآليات وطرح الصناديق الاستثمارية التي تحقق أهداف الوقف وإدراجه ضمن منظومة المؤسسات الإدارية العصرية المتطورة، بالإضافة إلى إصدار تقرير سنوي يوثق الوضع الوقفي وتطوره في البلدان الإسلامية، تحقيقا لمبدأ الشفافية. إضافة إلى قيام هذه الهيئة بإيجاد مركز أبحاث يُعنى بأمور الأوقاف وإعداد الدراسات عن مستجدات الوقف وتقديم الإرشاد والتوجيه الشرعي والاقتصادي لمن أراد من المسلمين أن يوقف وقفا ما.

٤. العمل على نشر الثقافة الشرعية والحضارية تجاه الوقف وتوسيع مفهومه حتى لا ينحصر في العقار فقط، فقد كانت العقارات هي الوسيلة الوحيدة المعروفة في الزمن الذي نشأ فيه الوقف، ولكن الأمر تبدل واتسع فأصبح هناك وسائل عديدة من مشاريع زراعية وصناعية واجتماعية فبالإضافة إلى تحقيقها لدخل جيد فإنها تؤدي إلى إسهام فعلي في التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة.

٥. نشر ثقافة الوقف وذلك بعدة صور منها: التوسع في نشر أمهات الكتب وأدبيات الوقف الفقهية والحضارية وطباعتها، ودراسة النوازل الفقهية الوقفية، بالإضافة إلى استمرار عقد الندوات العلمية وطرحها بشكل موسع ومتتابع ومتجدد، بحيث تكون المشاركات من دول العالم الإسلامي وعدم قصرها على المستوى المحلي.

وطباعة أبحاث الندوات التي أقيمت عن الوقف في كتب وطرحها إلى الأسواق للبيع وعدم الاقتصار على التوزيع المجاني لها.

٦. السعي إلى معالجة جوانب القصور في وضع الأوقاف الحالية من خلال إصدار التشريعات التي تحفظ حق الواقف من جانب وتحميه من نوائب الزمن والطامعين من جانب آخر، كما تحفظ حق الموقوف عليهم وتضمن استمرار استفادتهم من الوقف كما أراده الواقف، ويمكن أن يكون ذلك من جوانب عدة أبرزها: طرح أساليب متنوعة لاستثمار الأعيان الموقوفة، وإدراجها ضمن منظومة إدارية عصرية، وعدم عزل الأهداف الإنسانية والاجتماعية للوقف حين التعامل مع هذه الأوقاف ليكون مساهما بالفعل في تشكيل البنية الأساسية للمجتمع من خلال عقلية استشرافية مستقبلية تنظر إلى الوقف كوسيلة ورسالة وليس كغاية في حد ذاته.

٧. لقد مرّ نظام الوقف بسلسلة من التطورات كشفت عن نمطين اثنين في تسييره، الأول: الإدارة الفردية للوقف، وهذا النمط كان أكثر شيوعا في مختلف المراحل التاريخية، وخاصة في القرن الهجري الأول، حيث كان الواقف هو الناظر في وقفه غالبا. والسبب في ذلك هو قلة الأوقاف حينذاك وعدم تراكمها، والثاني: نمط الإدارة المؤسسية المركزية، على النحو الذي نراه في وزارات الأوقاف بمعظم الدول الإسلامية، فزيادة حجم الأوقاف وتراكمها بمرور الزمن، أدى إلى ظهور النمط المؤسسي للوقف لإدارته وضبط شؤونه وذلك من خلال تلك الوزارات ذات النمط الإداري الحكومي المعروف بتعقيداته البيروقراطية المتزمت. ولا يخفى أن العصر الذي نعيشه حاليا عصر المؤسسات التنظيمية والمتخصصة، وحسن الإدارة المؤسسية مشهود ومتفوق على الإدارة الفردية في الغالب الأعم، وذلك بما يميز الإدارة المؤسسية من آليات ونظم رقابية، وحومكمة. فكل ذلك يدعو إلى المزج

بين موضوع النظارة الفردية على الأوقاف، والتنظيم الإداري المتطور البعيد عن التنظيمات الحكومية، وسيطرتها المفرطة.

٨. إبراز دور الوقف الاجتماعي في النهضة الشاملة للأمة الإسلامية وطرحها عبر القنوات الإعلامية، مع التركيز على ضرورة التنوع في مصارف غلال الأوقاف، والتركيز على المتطلبات الاجتماعية الماسة للمرحلة القادمة، ووفق حاجات المجتمع التي تسد الثغرات الاجتماعية التي لا تنشط فيها الأجهزة الحكومية، فلعل الإكثار من الحديث عنه يدفع إلى إعادته إلى المجتمعات الإسلامية في ظل الظروف المالية المتكالبة على الدول بشكل عام، وبخاصة أن الوقف قد أثبت قدرته على سد هذه الثغرات الاجتماعية على مدى القرون الماضية.

٩. من الملاحظ أنه قد حدث تقلص كبير لدور الأوقاف في المناحي الاجتماعية من الحياة نتيجة لبسط السلطات الحكومية التنفيذية سيطرتها على الأوقاف وإدارتها بحجة الرقابة أحيانا وبحجة حسن الإدارة أحيانا أخرى، إضافة إلى تنامي التوجه الاقتصادي العام نحو هيمنة الدولة على المقدرات الاقتصادية والاجتماعية، وتنامي التأثير السياسي لبعض الأوقاف ونظارها[١]. فلقد كانت الأوقاف في السابق تُدار بواسطة السلطة القضائية التي كانت أقل بيروقراطية من الأجهزة التنفيذية، كما كانت الأوقاف تُدار بواسطة النظار الذين للواقف دور كبير في تعيينهم وعزلهم إلا أن هذا الدور اضمحل في السنوات الخمسين الماضية وأصبحت وزارات الأوقاف هي المفكرة المدبرة لشؤون الأوقاف، فكل ذلك يدعو إلى ضرورة إنشاء جهات

(١) إسهام الوقف في بناء ودعم مؤسسات العمل الأهلي في مجال التنمية المجتمعية، فؤاد العمر، مجلة أوقاف، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، العدد التجريبي، شعبان ١٤٢١هـ، ص ٩٩.

خاصة بالأوقاف تتمتع بدرجة كبيرة من الاستقلالية وبقدر كبير من المرونة بحيث لا تكون جهة حكومية خالصة ولا تكون مستقلة استقلالًا كاملًا، فمثل هذه المؤسسات تتمتع بقدر كبير من المرونة الإدارية والمالية من خلال مجالس الإدارة، والإدارات التنفيذية المباشرة، وسوف تحقق مثل هذه الجهة أو الهيئة شبه المستقلة خدمة الأوقاف، خدمة تحفظ للأوقاف الغبطة والمصلحة في التصرف فيها بيعًا وشراء وتأجيرًا وتعميرًا وإصلاحًا وتوزع غلالها على جهاتها الشرعية وذلك عن طريق التخلص من الروتين الإداري الذي قد يعوق هذه التصرفات فيفوت على الأوقاف فرص تحقيق الغبطة والمصلحة.

١٠. تحويل عمليات الوقف من مبادرات فردية إلى عمل مؤسسي منظم من خلال إنشاء صناديق وقفية متخصصة يندرج ضمنها الأوقاف القائمة حاليًا، وما يستجد من أوقاف في إطار واحد تحدده شروط الواقفين، وتكون وفقًا لحاجة كل مجتمع من المجتمعات، ويؤكد هذا أن مؤسسات الرعاية الاجتماعية لا يمكن أن تنهض برسالتها إلا في ظل موارد مالية ضخمة ودائمة باستمرار، وهذا يتحقق بجلاء في نظام الوقف والتجربة التاريخية السابقة أثبتت ذلك. وتختص هذه الصناديق المقترحة القيام بالأنشطة الشرعية، والثقافية، والصحية، بالإضافة إلى الأنشطة الاجتماعية من خلال إنفاق ريع الأموال الوقفية بما يحقق أغراض الواقفين، وتتكون موارد كل صندوق من ريع الأموال والأعيان الوقفية ومن هذه الصناديق المقترحة: صندوق رعاية المساجد، صندوق الرعاية الاجتماعية، صندوق الرعاية التعليمية والثقافية والبحث العلمي، صندوق الرعاية الصحية. حيث تساعد مثل هذه الصناديق على توفير رأس مال كبير من مجموع الأوقاف المتناثرة، مما يعطي فرصة أكبر لتنمية وتثمير رؤوس الأموال تلك، وإنشاء مشاريع كبرى تحقق

تنمية واسعة. ويمكن لتلك الصناديق دعم المشاريع الخيرية التي تتوافق مع شروط الواقفين، وبذلك نضمن تحقيق أكبر فائدة من الأوقاف في المجالات المختلفة ومنها جهات الرعاية الاجتماعية.

١١. الاستفادة من خبرات الجمعيات والهيئات الإنسانية العالمية في مجال العمل الخيري والتطوعي المشابه للعمل الوقفي، سواء كانت إسلامية أو غربية، على أن يكون ذلك في ظل ما يوافق الأحكام الشرعية، ولا يخرج عن حدودها المشروعة وهذا يقتضي إبرام مذكرات تعاون مشترك بين المؤسسات الوقفية وبين الجمعيات ذات التجارب والخبرات المحلية، والإقليمية، والدولية، لتنمية قدرات إطارات المؤسسة الوقفية في ميدان التعامل مع المجتمع في مختلف المجالات المرتبطة بحياتهم، وما تتطلبه المواقف عند الحاجة؛ لأن التطورات الحالية السريعة تستدعي استغلال جميع السبل المشروعة لتطوير مؤسسة الوقف من حيث إدارتها وأدائها.

١٢. ترشيد التدخل الحكومي في الأوقاف، ولكن مما ينبغي التوكيد عليه هو ضرورة وجود تدخل حكومي من حيث التسجيل لتوثيق الوقف وحفظا له، ومن خلال الرقابة ومتابعة النظار، منعا لتلاعبهم أو الاستيلاء عليه، فالتقليل من حضور الدولة في الصورة الكاملة للأوقاف يعطي انطباعا أكثر باستقلاليتها، وحسن إدارتها وتثميرها.

١٣. إيجاد مراكز للوصايا والأوقاف، يهدف إلى رصد احتياجات المجتمع من خلال دراسات مسحية ومن خلال خطط التنمية، وتسويق هذه الاحتياجات على الواقفين، بما يؤدي إلى إيجاد أوقاف في مجالات يحتاجها المجتمع. ويرافق ذلك إنشاء مراكز متخصص لصياغة الحجج الوقفية، ومساعدة الواقفين على صياغة الوثائق الوقفية، لتحقيق التوازن بين المنفعة الاجتماعية للوقف، والمنفعة الاقتصادية.